



المراسلة رقم 727 / 2018

تونس في 19 ديسمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع : سير عمل اللجنة المكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين من جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

الرجاء التفضل بمدنا بتقرير كامل يهتم الأعمال التي قامت بها اللجنة المحدثة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 4 جوان 2015 و المكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين من جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية طيلة ثلاث سنوات فيما يخص:

-التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية و مكونات المجتمع المدني الوطنية المتدخلة في ملف المفقودين من جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية

-جمع كل المعطيات و المعلومات المتعلقة بملف المفقودين : المعطيات المتحصل عليها و كيفية التوظيف

-التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية الإيطالية و مكونات المجتمع المدني الإيطالي عن طريق القنوات الدبلوماسية و القنصلية التونسية بإيطاليا للبحث في مصير المفقودين : عدد الإجتماعات المنعقدة و النتائج المتحصل عليها

-الوضعية الحالية للجنة

- التواصل مع أسر المفقودين و بإعلامها بالمستجدات المتعلقة بالمفقودين : عدد العائلات التي

استقبلتموها

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس

موقع الواب : www.yassine-ayari.com

صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officialle

البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn

الجوال : +216 23 190 900

+49 152 10 83 03 07



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

النائب ياسين العياري

عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.
في إنتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

المنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس

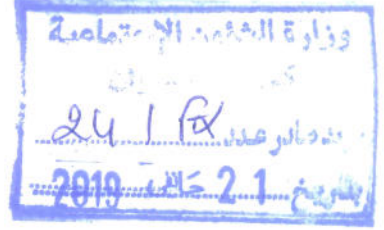
موقع الواب : www.yassine-ayari.com

صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officialle

البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn

الجوال : +216 23 190 900

+49 152 10 83 03 07



وزير الشؤون الاجتماعية
الى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب، المحترم

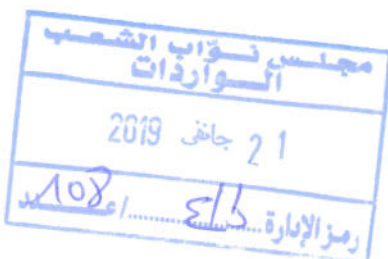
الموضوع : حول سؤال كتابي.

المرجع : مراسلتكم عدد 55 بتاريخ 08 جانفي 2018.

قد تفضلتم بموافاتي ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي تقدّم به النائب المحترم السيد ياسين العياري، طلب فيه "مدّه بتقرير كامل يهتم الأعمال التي قامت بها اللجنة المحدثّة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 04 جوان 2015 والمكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين من جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية طيلة ثلاث سنوات فيما يخصّ:

- التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية ومكونات المجتمع المدني الوطنية المتدخلة في ملف المفقودين من جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية.
- جمع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بملف المفقودين: المعطيات المتحصّل عليها وكيفية التوظيف.
- التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية الإيطالية ومكونات المجتمع المدني الإيطالي عن طريق القنوات الدبلوماسية والقنصلية التونسية بإيطاليا للبحث في مصير المفقودين: عدد الاجتماعات المنعقدة والنتائج المتحصّل عليها.
- الوضعية الحالية للجنة.
- التواصل مع أسر المفقودين وبعابها بالمستجدات المتعلقة بالمفقودين: عدد العائلات التي تمّ استقبالها".

وتبعا لذلك، أتشرف بإفادتكم بما يلي :



بمقتضى قرار وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 4 جوان 2015 والصادر بالرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 5 جوان 2015 والقرار المتم له المؤرخ في 29 جويلية 2015 الصادر بالرائد الرسمي عدد 63 بتاريخ 7 أوت 2015 والذي ينصّ على إضافة فقرة ثانية تتضمن إمكانية نظر لجنة متابعة ملف المفقودين التونسيين في إطار الهجرة غير الشرعية نحو السواحل الإيطالية بصفة إستثنائية في ملفات المفقودين اللذين لا يستجيبون لشرط المدة الزمنية، (2011 و 2012) المحددة صلب قرار وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 4 جوان 2015، تم إحداث لجنة متابعة ملف المفقودين في إطار الهجرة غير الشرعية نحو السواحل الإيطالية.

و يتأرأس هذه اللجنة وزير الشؤون الإجتماعية أو من يمثله وتتركب من:

- ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية
- ممثل عن وزارة الداخلية
- ممثل عن وزارة العدل
- ممثل عن وزارة الدفاع الوطني
- طبيب صحة عمومية مختص في الطب الشرعي
- أستاذ جامعي مختص في القانون الدولي
- ممثل عن الجمعيات المهتمة بملف المفقودين
- ممثل عن عائلات المفقودين.

وقد انطلقت اللجنة في عقد جلسات عمل شهرية بداية من 22 جوان 2015، وأما الجلسات الموالية فقد انعقدت أيام 25 أوت و 01 أكتوبر و 03 نوفمبر و 11 ديسمبر 2015.

و تم إجراء عملية قرعة لاختيار 6 أشخاص كممثلين عن عائلات المفقودين يحضرون بالتناوب في أشغال اللجنة .

كما تم تكوين لجنة فرعية تتولى سماع كافة المعنيين بملف الهجرة غير الشرعية من عائلات المفقودين ومكونات المجتمع المدني من خلال تنظيم جلسات استماع بإشراف القاضي الصادق العماري عضو اللجنة ممثل عن وزارة العدل والقاضي العسكري رفيق بن ابراهيم عضو اللجنة ممثل عن وزار الدفاع الوطني لسماع العائلات التي لديها معطيات أو تسجيلات أو تمتلك وثائق لها صلة بهجرة أبنائها المفقودين ، و يتم إثر ذلك تحرير محاضر جلسات استماع بلغ عددها قرابة 33 محضر..

كما تطلب هذا الملف عقد لقاء مع مسؤولين بإدارة الهجرة والحدود والأجانب التابعة لوزارة الداخلية الإيطالية بهدف تبادل المعطيات الفنية من لوحة بصمات وتحاليل جينية قامت إدارة الشرطة الفنية بإعدادها للغرض.

وتحول وفد يتكون من مقرر اللجنة وممثلين إثنين عن إدارة الشرطة الفنية بوزارة الداخلية (السيد فريد الدربالي مختص في البصمات والسيدة ألفة جبلون مختصة في التحاليل الجينية) يوم 10 ديسمبر 2015 إلى مدينة روما وتمكنوا من عقد جلسة عمل مع السيد VITTORIO PISCITELLI المفوض السامي للحكومة الإيطالية في ملف المفقودين الأجانب، حيث تم الإتفاق على النقاط التالية:

- التزام وزارة الداخلية الإيطالية باستكمال التحريات حول 90 جثة مجهولة الهوية إلى حد الآن قد تعود بعضها لتونسيين وذلك في أقرب الآجال.
- مساعدة سفارة الجمهورية التونسية بروما في الحصول على ترخيص من القضاء الإيطالي لرفع عينات لـ 4 جثث لضحايا حادثة 6 سبتمبر 2012 وإجراء التحاليل الجينية الضرورية للكشف عن أصحابها، علما وأن هذه الحادثة خلفت 73 مفقودا.
- تعهد المصالح الفنية لوزارة الداخلية التونسية بإعداد لوحة البصمات في أقرص مضغوطة بطريقة فنية محددة يتم توجيهها إلى الجانب الإيطالي عن طرق القنوات الدبلوماسية في أجل لا يتجاوز 15 يوما من تاريخ الاجتماع، وهو ما تمّ فعلا.
- عقد جلسة ثانية بروما بحضور فنيين إيطاليين وتونسيين في أفضل الآجال.

وتطبيقا لهذا الاتفاق تحول وفد عن اللجنة إلى إيطاليا في شهر فيفري من سنة 2017 وذلك بعد تم إعداد ملف يتضمن التحاليل الجينية لـ 232 مفقودا مع صور شمسية وما توفر من معطيات شخصية قصد مقارنتها مع المعطيات التي بحوزة الجانب الإيطالي، وتفاديا لأي تشكيك في شفافية أشغال اللجنة تم تكليف محامي وقع اختياره من طرف أهالي المفقودين للانضمام إلى الوفد.

وفي جوان 2017 وبالتنسيق مع سفارة الجمهورية التونسية بروما أعلمتنا مصالح المفوض السامي للحكومة الإيطالية للأشخاص المفقودين أنها تولت إحالة كل المعطيات والوثائق التي تسلمتها إلى إدارة الأمن العمومي للقيام بالتحريات اللازمة والتي أفضت بدورها إلى تعذر التحري في البصمات لعدم مطابقتها للمواصفات الشكالية، أما بخصوص التحاليل الجينية لأهالي المفقودين أفادت الإدارة بصعوبة مقارنتها مع بنك الإيطالي للبصمات الجينية نظرا لحدثة تكوينه، وقد طلب الجانب الإيطالي ممثلا في المفوض السامي للحكومة الإيطالية على ضرورة إرسال المعطيات البيوميترية للأشخاص المفقودين حسب معايير الشرطة الدولية "Interpol".

هذا ويتأكد تهرب الجانب الإيطالي، وعدم استعداده للقيام بالتحريات المطلوبة، رغم تسلمه الملف كاملا منذ فيفري 2017.

وبتاريخ 14 و16 ديسمبر 2017 أدى السيد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الاجتماعية المكلف بالهجرة وعضو مجلس نواب الشعب عن دائرة ايطاليا السيد محمد بن صوف زيارة عمل إلى ايطاليا تم خلالها عقد جلسات عمل مع مسؤولين في الحكومة الايطالية وعدد من المنظمات غير الحكومية بخصوص متابعة وضعية المهاجرين التونسيين بطريقة غير شرعية والعالقين بمراكز الإيقاف وملف التونسيين المفقودين في ايطاليا.

وللإشارة التقى أعضاء اللجنة بمجموعة من عائلات المفقودين وتم إبلاغ الأمهات بكل المساعي التي تبذلها الدولة التونسية بهدف الكشف عن مصير المفقودين، وكان ذلك يوم 11 ديسمبر 2015 بمقر دار التونسي بروما التابع لديوان التونسيين بالخارج.

وللإشارة أيضا اجتمعت اللجنة 7 مرات إلى حدود سنة 2016.

ولمزيد دعم جانب الإحاطة بوضعية عائلات المفقودين ، تم القيام ببحوث إجتماعية لعائلات المفقودين التي توفرت لدينا عناوينها قصد الإطلاع على الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي تمر بها من أجل تمكينها من المساعدات اللازمة إن دعت الحاجة لذلك، وقد بلغ عدد البحوث المنجزة 92 بحثا إجتماعيا تمت من خلالها دراسة وضعية العائلات المعنية والتدخل لفائدتها.

كما قامت وزارة الشؤون الإجتماعية من خلال المصالح الخصوصية للهجرة بإستقبال عائلات المفقودين وإعلامها بكل المستجدات المتعلقة بأشغال اللجنة المكلفة بمتابعة ملف المفقودين ، وبارشادها، وبسماع الإستفسارات وجمع المؤيدات والوثائق التي يمدنا بها أهالي المفقودين .

هذا وتحظى عائلات المفقودين بالرعاية الإجتماعية وقد تحصلت الأمهات على بطاقات علاج مجانية ومساعدات مالية بلغت الـ50 ألف دينار.

وفيما يلي توزيع المفقودين:

1) توزيع المفقودين حسب الولايات:

الولاية	عدد المفقودين	النسبة (%)	الولاية	عدد المفقودين	النسبة (%)
تونس	117	23.3	قفصة	08	1.6
صفاقس	42	8.4	نابل	08	1.6
بنزرت	23	4.5	سيدي بوزيد	08	1.6
بن عروس	20	4	القيروان	05	1
زغوان	20	4	منوبة	04	0.8
الكاف	13	2.6	مدنين	04	0.8
قابس	12	2.4	المهدية	04	0.8
القصرين	12	2.4	توزر	03	0.6
أريانة	08	1.6	تطاوين	02	0.4
سوسة	08	1.6	غير محدد	178	35.5
المجموع				501	100

(2) توزيع المفقودين حسب الفئة العمرية:

النسبة (%)	العدد	الفئة العمرية
7.4	37	من 15 إلى 20 سنة
59.5	298	من 20 إلى 30 سنة
18.4	92	ما فوق الـ30 سنة
14.7	74	غير محدد
100	501	المجموع

والسلام

عن وزير الشؤون الإجتماعية
وينشويض منه
رئيس المجلس البلدي
توفيق الزرلي

.....
نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.